قال الشيخ رحمه الله في منسكه في قول صاحب التحفه وفيه ما نيه واما الثالث اي شرايط صحة الاداء فتسعة الاول منها الاسلام وقد علمت حكمه فلا يصح الحج من كافر نفلا كان او فرضا والثاني الاحرام فلا يصح بلا احرام اصلا والثالث الزمان وهو اشهر الحج فلا يجوز اداء شئ من افعال الحج نحو الطواف والسعي قبلها ولا الوقوف بعرفه قبل يوم عرفه ولا فيه قبل دخول وقته ولا بعده الا لضروره الاشتباه كما سيأتي بيانه ولا الرمي ولا الذبح قبل وقته واما الاحرام فيصح قبل الاشهر مع الكراهة عندنا ولا طواف الزياره وكذا طواف الصدر قبل يوم النحر ويصح بعده والحاصل انه لا يصح اداء شئ من افعال الحج قبل وقته المعين الا ما نص فيه على جواز التقديم او التاخير والمكان اي المسجد ولو سطحه للطواف والمسعى للسعي وعرفات للوقوف والجمع وحدوده لغه للجمع والمبيت والوقوف ومنى لرمي الجمرات والمذبح فلا يصح شئ من افعال الحج ركنا كان او واجبا او سنة في غير ما اختص به من اماكنها والخامس التمييز فلا يصح مباشرة غير المميز من الصغار للاحرام والطواف مما يحتاج فيه الى النية وتصح مباشرة ما لا يحتاج اليها فيه كالوقوفين وكذا تصح مباشرة وليه له بان ينوي عما عنه فيما يجزئ عنه والسادس العقل فلا تصح مباشرة المجنون وتصح من وليه له فيما يجزئ عنه وقيل تصح المباشرة من المجنون وقد سبق مستوفى والسابع مباشرة الافعال من الاركان والواجبات بالنفس من غير نيابة به الا لعذر في بعض الافعال والثامن عدم الجماع اي بعد الاحرام قبل الوقوف فلا يصح حج من جامع بعد الاحرام قبل الوقوف وان وجب عليه اتمامه وقضاؤه والتاسع الاداء اي اداء الحج من عام الاحرام من غير تاخير الى سنة اتيه فلا يصح الحج في السنة الثانية باحرام الحج الذي فاته في السنة الاولى بل اذا فاته الحج يجب عليه ان يأتي بافعال العمرة بذلك الاحرام ويتحلل منه ثم في العام القابل يأتي باحرام جديد لصحة اذا اراد ان يحج فتى فقد واحد من هذه الشرايط اي شرايط صحة الاداء لا يصح اي الحج المؤدى عن الفرض اي فرض الحج وعليه ان يحج ثانيا لفرضه واما الرابعة اي شرايط صحة وقوع الحج عن الفرض سواء يصح النفل بدونها فتسعة ايضا الاول منها الاسلام وهو شرط لصحة وقوعه عن الفرض والنفل ايضا فلا يقع حج الكافر عن الفرض ولا عن النفل اذا اسلم اذ لا يصح اليه ثواب العبادة حال كفره والثاني بقاؤه الى الموت اي ان يموت من غير ارتداد فلا يقع حج المسلم عن الفرض ولا النفل اذا ارتد بعد الحج لبطلان كل منهما ان تاب واسلم

والرابع ح

الكلام في ح

المفروض في اوقاتها فان ادى به الحال الى تعطيل الصلاة لم يجب الحج قال الكرماني لانه لا يليق بالحكمة ايجاب فرض على وجه تفوته فرايض اخر عن وقتها كالصوم على المريض على وجه تفوته المكتوبات وقال ابن الحاج المالكي ولو ضيع الصلاة واخرها عن وقتها لاجل فريضة الحج لا يجوز احجاجا على ما قال وقد قال علماؤنا في المكلف اذا علم انه تفوته صلاة واحدة اذا خرج الى الحج سقط عنه انتهى وقد قال ابو القاسم الحكيم من اصحابنا من غير مكاني هذا الزمان غرة واحدة فما تدصلاة عن وقتها يحتاج الى مائة غرة لتكون كفارة لما فاته من الصلاة انتهى من منسك الشيخ رحمه الله الكبير

والحاصل انه قد بقي من وقت الوقوف بعرفه قدر ما يسير جدا بحيث انه اذا احرم الحرم لو ذهب اليها اي عرفة فاته العشا بمزدلفة لو صلاها اي العشا ويقضي الحج ففي البحر العميق قال ابن العجمي في مناسكه في فصل شرايط وجوب الحج انه يقدم صلاة العشا ولفظه فرض الصلاة فوت فرض الحج حتى قال جماعة من اهل العلم فيمن ذكر صلاة العشا ليلة النحر وهو ذاهب الحج عرفات وخشي ان ذهب الى عرفات خرج وقت العشا ان اشتغل بالصلاة خرج وقت الوقوف انه يشتغل بالصلاة وان فاته الحج انتهى وهذا ظاهر لان الصلاة فرض عين ووقتها ضيق متعين وتاخيرها معصية بخلاف فوت الوقوف فانه لا حرم فيه اذا كان عن عذر وممكن تداركه اداء فان وقت الحج متسع الى اخر العمر مع ان حصول الوقوف امر موهوم او مظنون وهذا محقق مقطوع به على انه ليس في الشرع ان يترك فرض لحصول فرض اخر لا سيما والصلاة ام العبادات ولازمة للعبد في جميع الحالات فقد نقل ابن عمران المخفي في منسكه في الاعذار المسقطة لفرض الحج اذا علم الانسان انه تفوته الصلاة واحده اذا خرج للحج فقد سقط عنه اتوله وبهذا تبين خسارة من تفوته الصلاة في طريق الحج او يعود بها على وجه غير جايز قيل بالعكس اي يدرك الوقوف ويقضي العشا كما ذكره صاحب السراج نظرا الى دفع الحرج فان قضا العشا امر سريع التدارك بخلاف ما يترتب على فوت الحج من التحلل بافعال العمرة وقضاؤه في العام القابل وربما لا يتمكن له قدرة الحجاز لقلة بمكة او عدم القدرة على الرجوع اليها من بلده ولذا قال صاحب المجمع يصلي الفرض ماشيا موميا على مذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطا انتهى

قال